وسط تطلعات واسعة لتعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية على الإنجاز

ممثل سمو الأمير يفتتح دور الانعقاد الجديد لمجلس الأمة.. اليوم

مدخل مجلس الأمة مزيناً بالعلم الوطني

تركيب الأعلام

اللجنة التنسيقية النيابية كانت قد تسلمت أولويات النواب وتمت فلترتها وتوزيعها على الجلسات

المبادرات جاءت تأكيدا للرغبة المشتركة في الإنجاز عبر مجموعة من الحزم التشريعية

شملت الأولويات قوانين تنظيم الوظائف القيادية وتعديل "الدوائر الانتخابية" و"إلغاء الوكيل المحلي"

السعدون أكد سابقا أن محصلة عمل دور الانعقاد الأول جاءت تجاوبا مع تطلعات الشعب

العليان: "حماية الأموال" عقدت 21 اجتماعا ورفعت 3 تقارير خلال الدور الأول والعطلة البرلمانية

يتفضل ممثل سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد بافتتاح دور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح اليوم الثلاثاء 16 ربيع الثاني 1445 هجرية الموافق 31 أكتوبر 2023 ميلادية بمبنى مجلس الأمة.

وعشية انطلاق دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الـ17 اليوم الثلاثاء تتجدد آمال المواطنين وتطلعاتهم لتحقيق متطلباتهم ورفاههم وسط عزم السلطتين التشريعية والتنفيذية على التعاون الكامل المبني على خريطة طريق غايتها الارتقاء بالوطن وأبنائه.

ويقوم هذا التعاون المأمول على ما تحقق من تعاون وإنجاز في دور الانعقاد الأول واتفاق السلطتين على وضع آليات وأسس لاستمراره في الدور الثاني والتركيز على قضايا تحسين المستوى المعيشي والإصلاح الشامل في الدولة وإقرار القوانين التنموية المرتقبة بعد استطلاع المقترحات والأولويات التشريعية النيابية من أعضاء مجلس الأمة ووفق خريطة طريق للعمل.

وبالإشارة إلى جهود التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية سبق أن أعرب مجلس الوزراء عن شكره وامتنانه لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد على توجيهاتهما السامية وحرصهما على ضرورة تعاون السلطتين لما فيه خير ومصلحة الوطن والمواطنين.

كما أعرب مجلس الوزراء في اجتماع سابق له برئاسة سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء عن الشكر لرئيس وأعضاء مجلس الأمة على تعاونهم وتنسيقهم المستمر مع اللجنة التنسيقية الحكومية النيابية آملا أن تشهد المرحلة المقبلة مزيدا من الإنجازات والعمل المثمر بين السلطتين.

وأشاد مجلس الوزراء بدور اللجنة التي تولت تحديد أولويات المشاريع والاقتراحات بقوانين مؤكدا دعمها لمواصلة جهودها مع الأعضاء استعدادا لإقرار التشريعات التي تهم الوطن والمواطنين في دور الانعقاد الجديد وتحقيق كل ما فيه خير ومصلحة ورفعه شأن البلاد.

وكانت اللجنة التنسيقية النيابية قد عقدت اجتماعا لها في وقت سابق من الشهر الجاري لرسم خريطة التشريع لدور الانعقاد الثاني الذي ينطلق اليوم وتسلمت اللجنة أولويات النواب الذين قدموا أولويات مشتركة وتمت فلترتها وتوزيعها على جلسات دور الانعقاد الثاني.

وتأتي الحزمة التشريعية المتفق عليها والخاصة بدور الانعقاد الثاني بمجموعة من التشريعات استقرت الآراء النيابية على تقديمها خلال الفترة السابقة التي سيتم إنجازها والتصويت عليها في دور الانعقاد الثاني بالتنسيق مع الجانب الحكومي.

وجاءت هذه المبادرات تأكيدا للرغبة المشتركة في الإنجاز وتحقيق طموح الشعب الكويتي عبر مجموعة من الحزم التشريعية في مجالات "أولويات معيشية – أولويات سياسية – أولويات تنموية" إضافة إلى القوانين التي يتم التوافق عليها بين السلطتين من خلال لجان المجلس واللجنة التنسيقية لإنجازها وفق جدول زمني محدد مسبقا.

ويأتي هذا التنسيق تعبيرا عن نوايا الإصلاح لدى الجميع ورغبة في تحسين معيشة المواطنين والاستمرار بنهج الشفافية عبر تحديد ملامح تشريعات دور الانعقاد الثاني لتكون تحت الرقابة الشعبية.

وشملت الأولويات السياسية قوانين تنظيم الوظائف القيادية وتعديل قانون الدوائر الانتخابية وقانون إلغاء الوكيل المحلي وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقانون رد الاعتبار.

وتضمنت الأولويات المعيشية قوانين رفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية والبديل الاستراتيجي وتعديل هيكل الأجور وتعديل قانون التأمينات الاجتماعية للمسجلين على الباب الخامس وتديل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما اشتملت الأولويات المعيشية على زيادة العلاوة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمساعدات العامة وقانون تعويض المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تداعيات أزمة جائحة كورونا.

أما الأولويات التنموية فتضمنت قوانين استدامة التمويل في بنك الائتمان وإلغاء الوكالات العقارية وتعديل قانون المناقصات وغرفة التجارة والصناعة ومهنة التعليم ودعم المعلم "تطوير التعليم" والشركة الكويتية للصناعات المتقدمة "القطاع النفطي" وتطوير قانون الخدمات الصحية.

وحددت الحكومة أولوياتها ضمن تشريعات ستكون ضمن جدول القوانين التي ستقر في دور الانعقاد الثاني بحيث تشكل خريطة تشريع متنوعة وستحقق إصلاحات في شتى المجالات وتركز على تحسين معيشة المواطن والدفع بعجلة التنمية في وقت تتوزع تلك الأولويات إلى أولويات سياسية ومعيشية وتنموية.

فقد سلمت الحكومة إلى لجنة الأولويات البرلمانية قائمة ضمت مشاريع بقوانين طلبت استعجال مناقشتها في دور الانعقاد الثاني شملت على سبيل المثال لا الحصر تعديل قانوني الانتخابات وذوي الاحتياجات الخاصة إضافة إلى قانون التمويل العقاري وأيضا هناك قوانين المرور وإقامة الأجانب والمنطقة الشمالية والتمويل العقاري والرهن العقاري وضريبة الشركات وتعديل قانون المناقصات وضريبة الشركات وقانون المنفعة العامة وغيرها وسط تأكيد الحكومة أنها تعمل على قدم وساق لإنجاز البديل الاستراتيجي ورفع الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية.

وكان رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون قد أكد أن محصلة عمل دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ17 جاءت تجاوبا مع تطلعات الشعب ونتيجتها رسم الخريطة التشريعية في إنجاز بعض من القوانين الإسكانية والتعديل على قانون المحكمة الدستورية وإقرار قانون جديد في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بما يشمله القانون من المفوضية العامة للانتخابات والتعديل بإضافة ربات البيوت ضمن الفئات المشمولة بالقانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي.

وأعرب الرئيس السعدون في كلمته بالجلسة الختامية لدور الانعقاد الأول عن التطلع "لدور انعقاد قادم يحمل في طياته روح الإنجاز وتحقيق تطلعات الشعب الكويتي الكريم في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما".

ولفت إلى الرغبة الأكيدة في ترجمة الخطاب التاريخي لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الذي لا يزال صداه يجول أرجاء الوطن والذي ألقاه نيابة عن سموه سمو ولي العهد في تاريخ الثاني والعشرين من شهر يونيو لعام 2022 وما يحمله من مضامين التمسك بالدستور وبالشعب صاحب تقرير المصير.

وذكر السعدون أن أدوار انعقاد كل فصل تشريعي هي سلسة حلقات مترابطة متصلة يكمل بعضها بعضا ويمهد كل دور للذي يليه وفي كل دور غرس وحصاد والعبرة في النهاية وإن طال الغرس والدرس هي بالطيبات من يانع الثمار.

من جانبه قال سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء إن دور الانعقاد العادي الأول لمجلس الأمة ورغم قصر مدته فإنه شهد إقرار عدد من مشروعات القوانين التي تسهم في استكمال البناء التشريعي للبلاد وتحقيق الإصلاح المنشود وتعزز مسيرة التنمية وتلبي تطلعات المواطنين.

وأضاف سموه في كلمته في الجلسة الختامية لمجلس الأمة بعد انتهاء دور الانعقاد العادي الأول إن مشروعات القوانين التي تسهم في استكمال البناء التشريعي للبلاد وتحقيق الإصلاح المنشود وتعزز مسيرة التنمية وتلبي تطلعات المواطنين.

وذكر أنها تمثلت في قانون إنشاء المدن الإسكانية وقانون تعديل قانون التأمين الصحي على المواطنين وقانون تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية وقانون إنشاء المفوضية العليا للانتخابات وكذلك إقرار الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023–2024 بما يعينها على إنجاز المهام المناطة بها على الوجه الأمثل وهي إنجازات تعد مؤشرا إيجابيا وخطوة مباركة لاستهلال هذا الفصل التشريعي بروح من التفاؤل ومزيد من العطاء.

ولفت إلى أن الحكومة تقدمت ببرنامجها إعمالا بنص المادة "98" من الدستور مشتملا على محاور وبرامج ومشاريع ومتطلبات تشريعية تستهدف تعزيز البناء المستقبلي للدولة ومواجهة التحديات الرئيسة للبلاد والارتقاء بجودة حياة المواطن.

وأكد أن الحوار البناء الذي شهدته قاعة عبدالله السالم واختلاف الآراء حول سبل معالجة القضايا والموضوعات هو مصدر عطاء ونقطة التقاء للبحث عن حلول أفضل لترسيخ قواعد العمل المشترك بين المجلس والحكومة في سبيل التصدي للقضايا والموضوعات آملين الوصول إلى غاياتنا الوطنية وتحقيق تطلعاتنا في غد أفضل يقوم على أساس التعاون المثمر بين السلطتين لما فيه خير للبلاد.

وأشار إلى إدراك عظم الأمانة والمسؤولية وجسامة التحديات والمخاطر الإقليمية والدولية التي تحيط بنا "وهذا يتطلب منا مجلسا وحكومة اليقظة والحذر وحماية جبهتنا الداخلية بأمل صادق وعمل مخلص وشراكة بناءة لنستكمل معا مسيرتنا في تحقيق المزيد من الإنجازات والتطلعات لتبقى الكويت بعون من الله وفضله دار أمن وأمان وواحة رخاء واستقرار وازدهار في ظل قيادة حكيمة من صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين.

من جهته أعلن مقرر لجنة حماية الأموال العامة النائب حمد العليان عن إحصائيات عمل اللجنة خلال دور الانعقاد الأول والعطلة البرلمانية، مشيرا إلى عقد 21 اجتماعا بعدد ساعات فاق 33 ساعة، و رفع 3 تقارير إلى مجلس الأمة.

وأوضح العليان في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن التقرير الأول كان بتاريخ 23 يوليو وهو التقرير نصف السنوي لنزاهة، والتقرير الثاني رفع في 18 سبتمبر عن قضايا المال العام عن الفترة من سنة 2020 حتى 2022.

وبين أن التقرير الثالث رفع اليوم الاثنين بشأن تعديلات ومقترحات بقوانين تتعلق بقانون حماية الأموال العامة، مؤكدا أن اللجنة درست كل هذه التعديلات والاقتراحات وانتهت اللجنة برفع تقريرها إلى مجلس الأمة كي يناقش في الجلسات المقبلة.

وشكر العليان أعضاء اللجنة بدءاً من رئيسها النائب مهلهل المضف والأعضاء أسامة الشاهين وجراح الفوزان ومتعب الرثعان، مثنياً على دور وجهود موظفي المكتب الفني للجنة وإسهاماتهم الكبيرة في التقارير التي رفعتها اللجنة إلى المجلس.

وأضاف " أخص بالذكر كلا من فاطمة المزين رئيسة المكتب الفني للجنة، وناصر السلاحي ، وسارة الأرملي ، ومنيرة بوكحيل ، وباسل صفر ، وأحمد زيد ، وحصة الهاجري ، ومنيرة بن حيدر ، ومنيرة المطيري ، والمستشارين محمد الحمصاني ، وخالد الطراح ، وسحر الحملي".

وقال العليان إن اللجنة ستستكمل بتشكيلها الجديد في دور الانعقاد الجديد التقارير والمقترحات المدرجة على جدول الأعمال وما سيتم إدراجه من اقتراحات جديدة.

ونوه إلى أن التكليف الذي ورد إلى اللجنة من مجلس الأمة بشأن بحث الشبهات المرتبطة بمدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية الأسبق فإن اللجنة عقدت عددا من الاجتماعات بهذا الشأن ، مشيرا إلى أن " اللجنة القادمة سوف تستكمل بحث هذا الملف لأن حجمه كبير ومرتبط بملفات وأحداث كثيرة".

وذكر العليان إن اللجنة سعت إلى التريث في رفع تقريرها بشأن هذا الموضوع على أن يرفع في الفترة المقبلة بعد استكمال جميع المواضيع المرتبطة ليكون تقريرا كافيا وشافيا يبين للرأي العام كل ما يتعلق بهذه القضية.

على صعيد متصل زينت البلدية مبنى مجلس الأمة بمدينة الكويت بأعلام الدولة بمناسبة انعقاد افتتاح الدور الانعقاد العادي الثاني للفصل التشريعي السابع عشر اليوم الثلاثاء الموافق 31 اكتوبر الجاري .

وقد قام الفريق الميداني المختص في مراقبة اعمال الزينة ورفع الاعلام لإدارة العلاقات العامة بتركيب 56 علما بمختلف المقاسات لأعلام الدولة على سواري مبنى مجلس الأمة استعدادا لفاعليات الجلسة الافتتاحية .

مجلس الأمة